قدم 7 أسئلة و23 اقتراحاً بقانون و57 برغبة

الخضير : متفائل بانطلاقة تشريعية حقيقية في دور الانعقاد المقبل

قدم النائب د.حمود الخضير خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 7 أسئلة، و23 اقتراحا بقانون، و57 اقتراحا برغبة ،وشارك في تقديم طلب مناقشة عن قضية حلب.

اما مشاركته في أعمال اللجان البرلمانية فيشغل النائب د. حمود الخضير عضوية اللجنة الصحية.

وقال الخضير في تصريح لشبكة الدستور الإخبارية انه سعى خلال الفترة القصيرة نسبيا من دور الإنعقاد الأول الى تفعيل دوره البرلماني بما يخدم المواطنين ويحقق تطلعاتهم، معربا عن تفاؤله بانطلاقة تشريعية حقيقية في دور الانعقاد المقبل .

وأوضح الخضير إن تضارب الأولويات لدى النواب ، وتسابقهم على تنفيذ تعهداتهم للناخبين ، وكذلك ضغط حكم المحكمة الدستورية الذي ترقبه النواب وانتهى في الثالث من مايو الماضي إلى تحصين هذا المجلس ، أدى إلى تضاؤل حجم الإنجاز المأمول من القوانين التي ينتظرها المواطنون .

وأكد الخضير أن دور الإنعقاد المقبل سيشهد الإنطلاقة التشريعية الحقيقية لمجلس الأمة ، داعيا الحكومة إلى الاستعداد جيدا للدورة المقبلة من خلال اتخاذها الإجراءات الإصلاحية خلال العطلة البرلمانية وبما يتسق مع ملاحظات النواب وتقارير الجهات الرقابية عن مخالفات وأخطاء وتجاوزات الجهات الحكومية المختلفة .

وشدد على ان تعاون الحكومة مع المجلس سيكون في صالح الوطن والمواطنين ، أما استمرار الوتيرة الحكومية ذاتها فإن من شأن ذلك عرقلة التعاون المنشود ما يفتح المجال أمام تفعيل الشق الرقابي والمحاسبة .

الاقتراحات بقوانين

بلغ إجمالي الاقتراحات بقوانين التي تقدم بها أو شارك في تقديمها النائب د.حمود الخضير 23 اقتراحا بقانون جاءت كما يأتي:

-حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية (اسقاط او سحب الجنسية الكويتية).

-تعديل بعض أحكام الأمر الاميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التامينات الاجتماعية (انتهاء خدمة المؤمن عليه)

-تعديل المادة 7 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة (تلتزم الحكومة بتوفير الخدمات الوقائية والإرشادية والعلاجية والتاهيلية بكافة المراكز الصحية في البلاد مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة).

-تعديل بعض أحكام القانون رقم53 لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية / تعيين في الإدارة العامة للتحقيقات .

-تعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة / الناخب وحقوقه الانتخابية .

-إضافة مادة جديدة برقم 1 مكررا إلى القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة

-تعديل بعض أحكام القانون رقم 28 لسنة 2011 بشأن منح بدلات و مكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الاوقاف و الشؤون الإسلامية .

-إضافة مادة جديدة برقم 3 مكرراً إلى القانون رقم 20 لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة و حدتي الكهرباء والماء / لاتسري احكام هذا القانون على السكن الخاص و الجمعيات الاستهلاكية باسواقها المركزية و فروعها و مخازنها و إداراتها وكافة ملحقاتها.

-تنظيم الوظائف القيادية .

-تعديل المادة 70 من القانون رقم 6 لسنة 2010، في شأن العمل في القطاع الأهلي / للعامل الحق في إجازة سنوية مدفوعة الأجر مدتها خمسة وثلاثون يوما

-تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة / يكون رسم التمويل أربعة آلاف دينار كويتي تدفع مرة واحدة.

-منح مكافأة مالية للحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه / أربعمئة دينار للحاصلين على درجة الدكتوراه ومئتان للحاصلين على درجة الماجستير .

-سداد فواتير الكهرباء والماء عن المتقاعدين ومستحقي المساعدات الاجتماعية.

-إضافة مادة جديدة برقم (4 مكررا) إلى القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية / يجوز لكل كويتي تم الاستغناء عن خدمته في القطاع الأهلي ولأسباب لا ترجع إلى مخالفة قانونية أن يتقدم إلى ديوان الخدمة المدنية بطلب وظيفة وفقا للإجراءات والشروط المحددة.

-تعديل بعض أحكام القانون رقم (32) لسنة 1676 في شأن الجيش / يقبل كضابط اختصاص كل عسكري من رتبة ضابط صف امضى في العسكرية خمس سنوات.

- تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة /يكون التمويل برسم تكلفة لا يرتبط بقيمة التمويل.

-تعديل المادة الثالثة من القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية /تؤدي الحكومة للمواطنين أصحاب المهن والحرف علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد.

-إنشاء معهد الكويت لإعداد القادة.

-إنشاء الصندوق الكويتي الوقفي لرعاية وتنمية الأبحاث العلمية.

-إضافة مادة جديدة برقم (8 مكرراً) إلى القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التامين الصحي على المواطنين المتقاعدين / يغطي التامين الصحي ومن دون سقف مالي محدد العلاج والأجهزة التعويضية والعرض على الأطباء الزائرين.

-منح علاوة الأولاد للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي، والمرأة العاملة في القطاع الخاص.

-إضافة مادة جديدة برقم (80 مكرراً) إلى القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي / يمنح العامل في القطاع الأهلي إجازة مرافقة مريض وذلك حسب المدة المقررة للعلاج بحيث لا تزيد على ستة أشهر بمرتب كامل.

-تعديل المادة الثانية من القانون رقم (61) لسنة 1976 الصادر بالأمر الأميري بإصدار قانون التامينات الاجتماعية / يكون الحد الأقصى للمرتب (1500) دينار شهريا غير مضاف إليه علاوة الأولاد والعلاوة الاجتماعية.

الأسئلة البرلمانية

وجه النائب د. حمود الخضير 7 أسئلة إلى 6 وزراء منها سؤالان إلى وزير الصحة عن قيمة عقد تأجير مبنى في محافظة الأحمدي لفحص العمالة الوافدة وتأخير افتتاح مستوصف منطقة المنقف الصحي.

وقدم سؤالا واحدا لكل من وزراء الاشغال، الداخلية، المالية والاسكان والخدمات والأوقاف والبلدية

حمود الخضير

■ تضارب الأولويات لدى النواب وتسابقهم على تنفيذ تعهداتهم للناخبين أدى إلى تضاؤل حجم الإنجاز

■ أدعو الحكومة إلى الاستعداد جيدا للدورة المقبلة من خلال اتخاذها الإجراءات الإصلاحية

طالب الحكومة بمعالجة الملفات والقضايا العالقة

العدساني: استجواب ثان للمبارك إذا لم يصلح خلل الـ 3.8 مليارات المقيدة على حساب العهد

طالب النائب رياض العدساني الحكومة بمعالجة الملفات والقضايا العالقة والأخذ بالاعتبار تقارير الجهات الرقابية وإيقاف الهدر مؤكدا أن هذا الأمر من صميم صلب عمل رئيس مجلس الوزراء.

وقال العدساني في تصريح صحافي إن رئيس الوزراء على علم ودراية بما أثارته لجنة الميزانيات بخصوص الـ 3.8 مليارات دينار، المقيدة على حساب العهد ، محذرا من انه سيتم استجواب رئيس الوزراء مرة أخرى إذا لم تعالج هذه الأمور.

وأضاف العدساني أن مجلس الأمة الحالي هو أول المجالس التي أثارت هذا الموضوع وانه لن يقبل باستمرار الوضع كي يصبح مثل كرة الثلج، وتتراكم الأمور وتتضخم.

وبين العدساني ان المبالغ المتراكمة التي لم تتم تسويتها في وزارة الخارجية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية 2010/2011 بلغت نحو 300 مليون دينار والآن وصلت في الحساب الختامي 2015/2016 الى 547 مليونا.

وضرب العدساني مثالا آخر، إذ أشار إلى أن الدفعات التي لم تتم تسويتها في الحساب الختامي لوزارة الصحة للسنة المالية 2015/2016 بلغت 654 مليونا، وسوف تصل في الحساب الختامي لسنة 2016/2017 إلى ما يقارب 1.44 مليار دينار.

ولفت إلى استمرار تركز الخلل بشكل كبير فيما يخص الدفعات النقدية الخارجية المحولة إلى المكاتب الصحية والثقافية والدبلوماسية خارج الكويت دون أن تتمكن الجهات الحكومية المعنية من تسوية تلك المبالغ محاسبيا لعدة سنوات.

وقال العدساني: «إننا في فترة الصيف وهناك فرصة لأن تقوم الحكومة بمعالجة تلك الأمور وحسم المواضيع العالقة بطريقة محاسبية وقانونية صحيحة وعدم الإخلال بقواعد الميزانية.

رياض العدساني

الطبطبائي يسأل أبل عن خطة تطبيق نظام الألياف الضوئية في جميع مناطق الكويت

أعلن النائب د.وليد الطبطبائي أنه تقدم بسؤال برلماني إلى وزير الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل عن خطة الوزارة لتطبيق نظام الألياف الضوئية في جميع مناطق الكويت والجدول الزمني لهذه الخطة. ونص السؤال على ما يلي:

تم تطبيق نظام الاتصالات عبر الألياف الضوئية (الفايبر) في كثير من مناطق دولة الكويت، وهذا إنجاز ومسايرة للتطور العالمي في مجال تكنولوجيا، لكن لم تزل بعض المناطق بنظام الاتصالات القديم. يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:

1- ما المناطق التي تستخدم نظام الاتصالات عبر الألياف الضوئية (الفايبر) بالكويت؟
2- ما المناطق التي ما زالت تعمل بنظام الاتصالات القديم؟
3- هل هناك خطة جاهزة لدى الوزارة لتطبيق نظام الألياف الضوئية في باقي مناطق الكويت التي تعمل بنظام الاتصال القديم؟ إذا كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بالآتي:
أ- نسخة من خطة الوزارة؟
ب- في تقدير الوزارة متى سيتم تطبيق (نظام الفايبر) على جميع مناطق الكويت؟
ت- الجدول الزمني المفصل الخاص بالانتهاء من جميع مناطق الكويت؟
ث- هل هناك من معوقات تعرقل من سرعة تنفيذ تلك الخطة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من تلك المعوقات

وافق على 45 منها ورفض 5 وأحيط علماً بـ 11 ولم يبت في اثنتين وسحب خمسا

مجلس الأمة نظر في 68 رسالة خلال دور الانعقاد الأول

نظر المجلس في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 68 رسالة وافق على 45 منها ورفض 5 وأحيط علما بـ11 رسالة ولم يبت في اثنتين وسحب 5 رسائل.

وتنوعت الرسائل ما بين 7 رسائل من القيادة السياسية و35 من رؤساء اللجان و21 من النواب ورسالتين من الأمانة العامة للمجلس ومثلها من الحكومة ورسالة من رئيس ديوان المحاسبة.

وانتهت غالبية الرسائل إلى قرار من المجلس بتكليف لجان بالتحقيق أو دراسة موضوعات، وجاءت قرارات المجلس بشأن الرسائل على النحو التالي:

جلسة 27 ديسمبر 2016.. رسالتان

وافق المجلس على إحالة قضية تطاير الحصى إلى لجنة المرافق العامة لمعرفة الأسباب وإحالة تقرير إلى المجلس خلال شهرين من رسالة قدمها النائب فيصل الكندري.

رفض المجلس رسالة من النائب أحمد الفضل بتكليف اللجنة الصحية دراسة استخدام بعض الأئمة دور العبادة لغير الأغراض المخصصة لها.

جلسة 10 يناير 2017.. 5 رسائل

وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة الأولويات يطلب بإحالة تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج فحصه ورقابته على نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة من لجنة الأولويات إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية يطلب بتمديد عمل لجنة التحقيق في أسباب وفاة النائب السابق فلاح الصواغ لمدة شهر من تاريخ انتهاء المهلة والتي انتهت في 10 يناير الجاري.

وافق المجلس على تكليف لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة دراسة التحقيق في ادعاء الإعاقة وإعادة التقييم الطبي وازدحام المراجعين وتأخر صرف الأثر الرجعي وذلك فيما يتعلق بهيئة ذوي الإعاقة على أن تعد توصيات بشأنها تباعا وذلك بناء على رسالة النائب أحمد نبيل الفضل بعد تعديل مضمونها، على أن توافي اللجنة المجلس بتوصياتها تباعا.

لم يبت المجلس في رسالة النائبة صفاء الهاشم عن الخلاف الذي أثير بشأن اجتماع لجنة دراسة الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع الكويتي بين أعضاء اللجنة.

لم يبت المجلس في رسالة النائب د.وليد الطبطبائي التي يطالب فيها المجلس بتكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية دراسة إعادة النظر في أسعار البنزين.

جلسة 31 يناير 2017.. 11 رسالة

اطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لتولي سموه مقاليد الحكم.

وافق المجلس على رسالة د.وليد الطبطبائي بتكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية دراسة إعادة النظر في أسعار البنزين

وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة المقيمين بصورة غير قانونية بتكليف اللجنة دراسة بعض الموضوعات المتعلقة بأوضاع المقيمين بصورة غير قانونية منها القيود الأمنية وإصدار شهادات الميلاد وعقود الزواج وإزالة العراقيل التي تواجه غير محددي الجنسية في الحصول عليها.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف اللجنة التشريعية سرعة إبداء رأيها عن مدى دستورية ما طلبته لجنة الميزانيات من وزارة المالية من بيانات ومعلومات حول أسماء ملاك الأراضي الفضاء الذين ينطبق عليهم القانون رقم (50) لسنة 1994 في شأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الأولويات بتكليف اللجنة متابعة إصدار الحكومة اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة من المجلس والقرارات اللازمة لتطبيقها.

رفض المجلس رسالة من النائب صلاح عبد الرضا خورشيد يتقدم بموجبها باستقالته من عضوية لجنة الأولويات البرلمانية اعتبارا من تاريخ 18/1/2017.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يطلب بإحالة دراسة مشروع الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحال إلى اللجنة المالية إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصفتها اللجنة المختصة وفقاً لنص المادة 58 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وافق المجلس على رسالة واردة من النائب صالح عاشور يطلب فيها المجلس مخاطبة الحكومة بعدم إحالة الموظفين الذين لم يبلغوا 65 عاما للتقاعد الإجباري.

وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة حقوق الإنسان يطلب تشكيل لجنة تحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات بخصوص نزلاء السجون.

وافق المجلس على رسالة أخرى لرئيس لجنة حقوق الإنسان يطالب بتكليف اللجنة دراسة ملف أهالي الشهداء.

وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة شؤون الزراعة والثروة الحيوانية بإحالة موضوع التحقيق في تخصيص الحيازات الزراعية المعروض على لجنة الأموال العامة إلى لجنة شؤون الزراعة باعتبار أن اللجنة مشكلة لهذا الغرض.

جلسة 14 فبراير 2017.. 7 رسائل

اطلع المجلس على رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لتولي سموه ولاية العهد.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون الصحية الاجتماعية والعمل يطلب فيها إحالة اقتراحين بقانونين بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة للاختصاص استنادا إلى نص المادة 58 من اللائحة الداخلية

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الظواهر السلبية يطلب فيها من المجلس الموافقة على تكليف اللجنة دراسة ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات خصوصا بين الناشئة وداخل السجون وظاهرة تفشي ظاهرة الرشوة داخل المؤسسات العامة والخاصة وظاهرة الغش في المدارس والجامعات وسبل علاجها.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية يطلب فيها العرض على المجلس للموافقة على قيام اللجنة بعقد جلسات حوارية مع المختصين والإعلاميين من مؤسسات المجتمع المدني ليتمكن المجلس من متابعة مسؤولياته في التعاون مع السلطة التنفيذية في رسم السياسة الخارجية لدولة الكويت.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها من المجلس الموافقة على تمديد عمل اللجنة لتقديم تقريرها عن قضية تطاير الحصى لمدة شهرين اعتبارا من 27/2/2017 تاريخ انتهاء التكليف.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة حماية المال العام يطلب فيها سحب تقارير اللجنة الثاني والثالث والرابع المتعلقة بتقارير ديوان المحاسبة المدرجة على جدول أعمال الجلسة بالأرقام 27 و28 و29 لدراسة ما استجد من معلومات متعلقة بتلك التقارير.

وافق المجلس على تشكيل لجنة مشتركة بين اللجنة المالية واللجنة التشريعية لمناقشة مشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم15 لسنة في شأن الخدمة المدنية، رسالة قدمها رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

جلسة 11 ابريل 2017.. 7 رسائل

وافق المجلس على رسالة من رئيس اللجنة التشريعية بتمديد عمل اللجنة لمدة شهر حتى تتمكن من تقديم تقريرها عن تعديلات قانون مكافحة الفساد وتعديلات القانون المقترح بتعارض المصالح وكان المجلس كلف اللجنة التشريعية في جلسته المعقودة يوم الأربعاء في 15 فبراير 2017 استعجال البت في تعديلات قانون مكافحة الفساد وخصوصا تعديلات القانون المقترح بتعارض المصالح.

وافق المجلس على رسالة النائب صلاح خورشيد باستعجال لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إعداد تقريرها عن مشروع القانون بتعديل محفظة الطالب لدعم الدارسين على نفقتهم الخاصة حتى يتمكن المجلس من البت فيه قبل فض دور الانعقاد الحالي.

سحب رئيس لجنة حقوق الإنسان رسالته التي يطالب فيها المجلس تكليف اللجنة إعداد تقرير عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في دولة الكويت بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وذلك حتى يتم تحديد للطلب ولا يكون كتفويض مطلق بلا حدود.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة حقوق الإنسان بمنح المجلس اللجنة أجلا إضافيا لمدة ثلاثة أشهر حتى تتمكن من تقديم تقريرها عن التحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والإجراءات المتعلقة بوضع نزلاء السجون وذلك مع وزارات العدل والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل... وكان المجلس كلف اللجنة هذا التحقيق بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 31 يناير 2017.

كلف المجلس مكتب المجلس دراسة رسالة النائب علي الدقباسي بشأن سياسة الحكومة في التعامل مع الأسئلة البرلمانية والوقوف على أسباب عدم ردها على تلك الأسئلة أو تأخرها في الرد وما يجب عليها التقيد به وفقا لأحكام الدستور واللائحة الداخلية، وقد لخصت الرسالة الملاحظات على أجوبة الوزراء في النقاط التالية:

- التأخير في الرد على الأسئلة
- الردود تأتي غالبا على نحو مبهم غير واف للرد.
- الذرع بعدم دستورية السؤال بموجب (التفسير الدستوري للمحكمة الدستورية في قرارها 3 لسنة 2004) بما يقيد حق النائب في السؤال والجواب عليه.

وافق المجلس على رسالة النائب رياض العدساني التي يطلب فيها المجلس تكليف الحكومة إعداد تقرير شامل عن الإجراءات التي اتخذتها وستتخذها بشأن الموضوعات المحددة في نص الرسالة وذلك في مدة أقصاها أسبوعان ... وتضمنت الرسالة الموضوعات التالية:

- عدم تجاوز الاعتمادات المالية المقررة قانوناً لوزارات الدولة والإدارات الحكومية والجهات الملحقة والمستقلة.
- تلافي الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير الجهات الرقابية لا سيما المتعلقة بالاستثمارات الداخلية والخارجية والمشاريع.
- فك التداخل والتشابك بين الوزارات والجهات التابعة للحكومة بهدف القضاء على الازدواجية بالاختصاصات.
- عدم السماح لجهات حكومية بالاحتفاظ بأرباحها وضرورة تحويل تلك الأرباح للاحتياطي العام.
- وضع حلول صحيحة لقضايا البلد الرئيسية لاسيما تعطل المشاريع الملحة ما يزيد من تكلفة المشاريع.
- مراجعة سياسة التعيين بمختلف الجهات الحكومية خاصة الهيئات المستحدثة، فالتعيينات تخل بمبدأ العدل والمساواة وطاردة للكفاءات.
- تحسين الأوضاع ورفع مستوى المعيشة.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات بتمديد عمل اللجنة لمدة شهرين حتى تتمكن من إعداد التقرير النهائي عن اختفاء الحاويات وتحديد المسؤولين عن تهريبها وكيفية التعامل مع الحاويات التي ترد المنافذ البرية والبحرية والتحري عن أوجه القصور في اللوائح التي تنظم التعامل مع الحاويات منذ دخولها المنطقة الجمركية وحتى خروجها منها وكان المجلس كلف اللجنة التحقيق بجلسته المنعقدة يوم الأربعاء 15 فبراير 2017.

جلسة 25 إبريل 2017.. 3 رسائل

وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة العرائض والشكاوى بإحالة الشكوى المتعلقة بتطبيق الكادر المالي على رؤساء أقسام تعليم الكبار ومحو الأمية بالمناطق التعليمية إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بصفتها اللجنة المختصة.

رفض المجلس رسالة من النائب مرزوق الخليفة يطالب باستقالته من عضوية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

كلف المجلس لجنة الشؤون الصحية دراسة أسباب عدم تطبيق قانون رقم 69 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس خلال شهر من تاريخ الموافقة على الرسالة التي قدمها النائب يوسف الفضالة.

جلسة 9 مايو 2017.. 5 رسائل

وافق المجلس على الرسالتين بعد الدمج وبحدد مدة شهر لتقديم التقرير الرسالة الاولى من النائب خليل الصالح يطلب فيها تكليف لجنة البيئة التحقيق في قضية نفوق الأسماك وتلوث المياه والبيئة، على أن تقدم تقريرها إلى المجلس خلال شهر من تاريخ الموافقة على هذا الطلب، والرسالة الثانية من رئيس لجنة البيئة يطلب فيها تكليف اللجنة التحقيق في ظاهرة نفوق الأسماك مع كل الجهات والأطراف ذات الصلة.

وافق المجلس على سحب رسالة من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية يطلب فيها الموافقة على إعادة التقرير الثالث للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشروع قانون باعتماد وربط ميزانية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لاطلاع اللجنة على ما تم من إجراءات وقرارات لتلافي ملاحظات ديوان المحاسبة والجهات الرقابية الأخرى.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة حقوق الإنسان بتكليف اللجنة إعداد تقرير حول موضوعات الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير، والاتجار بالبشر، وأطر المراجعة الدورية الشاملة وتعهدات دولة الكويت أمام مجلس حقوق الإنسان، والديوان الوطني لحقوق الإنسان، وحقوق المقيمين بصور غير قانونية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق العمال، وأوضاع السجون ومراكز التوقيف والاحتجاز، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل الرعاية الصحية وتطبيق عقوبة الإعدام بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الكويتي.

وافق المجلس على سحب رسالة رئيس لجنة البيئة التي يطلب فيها إحالة موضوع نقطة الارتباط الكويتية، (لمشاريع البيئة) الذي سبق أن كلفت به لجنة الميزانيات والحساب الختامي، إلى لجنة البيئة للاختصاص

مجلس الأمة وافق على 45 رسالة

جلسة 23 مايو 2017.. 3 رسائل

وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التي يطلب فيها استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالنظر في الاقتراحات المتعلقة بتنظيم القياديين وقواعد الحوكمة وتكافؤ الفرص وشؤون الخدمة المدنية وذلك حتى تتمكن اللجنة من دراستها واتخاذ القرارات اللازمة.

وافق المجلس على سحب رسالة رئيس لجنة حماية الأموال العامة التي يطلب فيها إعادة تكليف اللجنة بالتحقيق في بعض الموضوعات المشار إليها بالرسالة.

وافق المجلس على رسالة النائب رياض العدساني التي يطلب فيها أن تتخذ الحكومة كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة قضية ارتفاع الأسعار.

جلسة 6 يونيو 2017..9 رسائل

اطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بحلول شهر رمضان المبارك.

اطلع المجلس على رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بحلول شهر رمضان المبارك.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة (كلجنة تحقيق) في المخالفات المالية والإدارية في وزارة الإعلام يطلب فيها الموافقة على تمديد عمل اللجنة حتى بداية دور الانعقاد المقبل.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بتمديد عمل اللجنة حتى بداية دور الانعقاد المقبل.

اطلع المجلس على تقرير الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 1 مارس حتى 31 مايو 2017 عملا بالفقرة الأخيرة من المادة 46 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات بتمديد عمل اللجنة حتى بداية دور الانعقاد القادم.

لم يوافق المجلس على رسالة من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة يطلب فيها تأجيل الإجابة عن السؤال المشار إليه في نص الرسالة لمدة ثلاثة أشهر عملا بما نصت عليه المادة 124 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وافق المجلس على تكليف لجنة حماية الأموال العامة التحقيق في عدد من الأمور المتعلقة بهيئة أسواق المال حتى بداية دور الانعقاد المقبل، رسالة مقدمة من النواب عمر الطبطبائي وعبد الوهاب البابطين وخالد العتيبي وثامر الظفيري وعلي الدقباسي.

رفض المجلس رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد (كلجنة تحقيق) بتمديد عمل اللجنة بشأن التحقيق في الموضوعات التالية:

1- الشهادات الدراسية والإجازات العلمية غير المعتمدة من قبل الجهات الرسمية.
2- ما يثار من أن هناك تسريبا لاختبارات الثانوية العامة.
3- البعثات والتعيينات في كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.